

Distr.
GENERAL

DP/1996/15
28 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦، نيويورك
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولا - الغرض

١ - يتضمن هذا التقرير سردا لأنشطة برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني خلال عام ١٩٩٥، بما في ذلك الحالية المالية للبرنامج، وإنجاز البرنامج واستراتيجيته، والجوانب التنفيذية البارزة، والدور التنسيقي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا - الحالة العامة

٢ - وسع نطاق برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وطور تطويرا كبيرا في عام ١٩٩٥ كيما يتجاوب تجاوبا مباشرا مع التطورات الجارية والمستمرة في عملية السلام التاريخية الجارية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد واصلت السلطة الفلسطينية طيلة عام ١٩٩٥ بذل جهودها من أجل إقامة وتشغيل مؤسسات إدارية مركزية، لا في منطقتي الحكم الذاتي في غزة وأريحا في الضفة الغربية فحسب، بل وفي سائر أنحاء الضفة الغربية، في ميادين الإدارة المدنية الرئيسية الخمس التي انتقلت إليها مسؤوليتها وهي التعليم والثقافة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والسياحة، والضرائب المباشرة.

٣ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق التاريخي للحكم الذاتي المؤقت (أو ما يسمى "اتفاق أوسلو الثاني") الذي مهد السبيل لانتقال جميع المدن الرئيسية ومئات القرى في الضفة الغربية إلى الحكم الذاتي الفلسطيني. كما ينص اتفاق الحكم الذاتي المؤقت على إجراء انتخابات في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وسلطة حكم ذاتي مكونة من ٨٢ عضوا - هي المجلس الفلسطيني.

ثالثا - الحالة المالية

٤ - يقدر مجموع نفقات البرنامج في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٣٤ مليون دولار، بزيادة تنوف على ٥٠ في المائة عن نفقات عام ١٩٩٤ البالغة ٢٢ مليون دولار. وقد تمت تغطية نفقات عام ١٩٩٥ كلها تقريبا من خلال مساهمات ثنائية واسعة تلقاها البرنامج، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية واتفاقات الخدمة الإدارية. وخلال عام ١٩٩٥، تلقى البرنامج من مختلف المانحين مساهمات للانفاق في عام ١٩٩٦ على النحو التالي: ١١ مليون دولار من اليابان، و ٤ ملايين دولار من النرويج، و ٢,١ مليون دولار من إيطاليا و ١,٧٥ مليون دولار من السويد و ٣٥٠ ٠٠٠ دولار من فنلندا و ٤٠٠ ٠٠٠ من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة و ١,٥ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، و ٢٠ ٠٠٠ دولار من هولندا، و ٣٥ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة للسكان. إضافة إلى ذلك، تلقى البرنامج تعهدات أكيدة بأنه سيتلقى مساهمات أخرى يبلغ مجموعها زهاء ٢٥ مليون دولار من ثمانية جهات مانحة ثنائية (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واليابان والسويد وفنلندا والنرويج وكندا وسويسرا وفرنسا والولايات المتحدة)، وذلك خلال الأشهر القليلة المقبلة.

٥ - ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج الموسع، شهد عام ١٩٩٥ تعزيزا كبيرا للقادرة التنفيذية للبرنامج، تمت أساسا عن طريق توظيف فنيين فلسطينيين ذوي مهارات رفيعة في الميادين الفنية والهندسية وإعداد البرامج. وأضيف قسمان فنيان جديدا، أحدهما في مجال تنظيم الإدارة العامة، وقد استكمل إنشاؤه. وآخر في مجال التنمية الريفية، وهو حاليا قيد الإنشاء. وقد فوض إلى مكتب غزة قدرا كبيرا من المسؤولية، وعزز تعزيزا كبيرا بإضافة أكثر من ٢٠ موظفا إلى ملاكه، بينهم مهندسون وموظفو برامج ومتطوعون من الأمم المتحدة. وثمة اتجاه آخر مهم وواضح برز في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ وهو إدماج الخبرات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة العامة الفلسطينية الناشئة. كما عززت قدرة البرنامج في مجال الموارد البشرية بشكل كبير من خلال الدعم الذي وفرته عدة جهات مانحة ثنائية من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

٦ - ومن السمات الفريدة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أنه يعتمد إلى حد بعيد على التمويل الذاتي، إذ لم تتجاوز مساهمة الميزانية الإدارية الأساسية فيه من الموارد المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٧١٣ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥، أي ٢ في المائة فقط مما تسنى لبرنامج تقديم المساعدة أن يؤديه في ذلك العام، أما النفقات الإدارية الأخرى فقد تم تغطيتها كاملة من خلال الإيرادات المتحصلة من تنفيذ البرنامج لمشاريع ممولة من الجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، تبين للجهات المانحة الثنائية أن هذا البرنامج يشكل آلية تنفيذ ممتازة من حيث فعالية الكلفة؛ إذ أنه يعتمد إلى حد كبير على الموارد والخبرات المتوفرة محليا ولأن معظم الدخل المتحصل من ذلك يستثمر مجددا على مستوى المكاتب الميدانية.

٧ - وسوف تبلغ قيمة الموارد الأساسية للبرنامج ٤ ملايين دولار في إطار ترتيبات الخلافة لكل سنة من السنتين المشمولتين بالفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨. ولأن موارد الدورة الخامسة للبرنامج قد استهلكت بالكامل، يمكن اقتراض هذه الموارد في مرحلة مبكرة، على ألا تتجاوز قيمتها ٤ ملايين دولار، لاحتمال صرفها في عام ١٩٩٦. وهذه الزيادة في الموارد الأساسية سوف تمكن البرنامج من بدء برامج جديدة ذات أولوية والمضي في تطويرها لدعم السلطة الفلسطينية والاستمرار في اجتذاب مصادر تمويل واسعة النطاق من الجهات المانحة كذلك.

رابعاً - إنجاز البرنامج واستراتيجيته

٨ - تمثلت استراتيجية البرنامج في عام ١٩٩٥ في حشد وجذب مساهمات من الجهات المانحة الثنائية لتلبية الأولويات السريعة النشوء، الناتجة عن التغييرات الحاصلة في المجتمع الفلسطيني ومؤسساته نتيجة لعملية السلام. وقد استهدفت هذه الاستراتيجية ترجمة التغييرات التي تحققت بفعل عملية السلام إلى نتائج مباشرة وإيجابية وملموسة للشعب الفلسطيني.

٩ - وفي هذا السياق، تمحورت أنشطة البرنامج، من خلال استخدام نهج التنمية البشرية المستدامة، حول ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) دعم عمليتي بناء المؤسسات وبناء القدرات التي شرعت السلطة الفلسطينية في تنفيذها منذ قيامها في الأراضي في أيار/مايو ١٩٩٤؛ (ب) والتقدم من التنفيذ المباشر للبرنامج، الذي كان ضرورياً قبل وصول السلطة الفلسطينية، نحو جيل جديد من المشاريع ينحسر فيه دور البرنامج تدريجياً حتى يقتصر على دعم الجانب الفني، والإشراف عليه، وتسهيله؛ (ج) والتركيز على القضاء على الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل، ولا سيما في غزة، حيث تبين أن تفشي البطالة يشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بدء عملية السلام.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع البرنامج بممارسة برنامجية خلال عام ١٩٩٥ تهدف إلى المبادرة، للمرة الأولى، إلى وضع إطار استراتيجي شامل وتطوعي يوجه أنشطته البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة الثلاث سنوات المقبلة. وبذا يوفر الإطار البرنامجي المتأتي من ذلك (١٩٩٦ - ١٩٩٨) استراتيجيات ومبادرات برنامجية من موسى في كل من الميادين الرئيسية الستة التي يعمل فيها البرنامج، وهي: التنظيم الإداري، ودور المرأة في التنمية، والتنمية الزراعية، وتنمية القطاع الخاص، وبرنامج إيجاد فرص العمل في مجال الأشغال العامة، والهياكل الأساسية للبيئة والقطاع الاجتماعي.

١١ - وتعكس الاستراتيجيات والمبادرات الموجزة في الإطار البرنامجي نتائج عملية تشاور واسعة اضطلع بها البرنامج بادئ ذي بدء مع السلطة الفلسطينية لكفالة استجابة البرنامج بصورة حقيقية لأولويات الفلسطينيين أنفسهم؛ ثم مع الجهات المانحة الثنائية، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي لكفالة تنسيق أنشطة البرنامج منذ البداية مع البرامج العديدة الأخرى التي تدعمها

الجهات المانحة. وتبلغ القيمة الاجمالية لبرنامج الدعم، حسبما ما هو موجز في الاطار البرنامجي، ٩٤ مليون دولار لفترة الثلاث السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

١٢ - ويتمثل الهدف الأساسي لكافة الاستراتيجيات والمبادرات البرنامجية المحددة في الاطار البرنامجي في زيادة القدرات الفنية والتنفيذية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، والمجالس البلدية والقروية، ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - وأخيراً، قام البرنامج، متمشياً مع آخر التطورات في عملية السلام المنبثقة من اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة مؤخراً، ببعثة برمجة واسعة شملت قطاعات الخليل وجنين ونابلس وطولكرم، ومناطق الحكم الذاتي الجديدة التابعة للسلطة الفلسطينية. وسوف تتبع هذه البعثة بعثة برمجة أخرى في مطلع عام ١٩٩٦ إلى قلقيليا وبيت لحم ورام الله. وسوف يتيح تاريخ الأنشطة التنفيذية لبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في الأراضي، وكذلك عزمه على القيام قريباً بإنشاء مكتب فرعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة نابلس الواقع في الضفة الغربية، الفرصة للبرنامج كي يدعم السلطة الفلسطينية بقدر امتداد حكمها الذاتي للمناطق الجديدة للضفة الغربية.

خامساً - الجوانب التنفيذية البارزة

١٤ - لعل أفضل ما يتسم به النجاح الرئيسي للبرنامج في توفير آليات تنفيذية سريعة الأداء ومساعدة السلطة الفلسطينية والمجتمع المانح على التغلب على القيود المتعلقة بالقدرة الاستيعابية هو الدور الريادي الذي اتخذه في برنامج ايجاد فرص العمل. وقد تطور هذا البرنامج، الذي بدأ في شكل خطة طوارئ في عام ١٩٩٤ تهدف أساساً إلى توفير فرص عمل فورية للعاطلين عن العمل في قطاع غزة، من عملية تنظيف عمومية إلى برنامج هام لإصلاح الهياكل الأساسية يضم العديد من المتعهدين الفلسطينيين وينفذ من خلال أساليب العمل المكثف. وتضم طرائق التنفيذ حالياً نظراء مباشرين متمثلين في المجالس البلدية والقروية المعنية يحصلون على تدريب في مقر العمل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويضم برنامج إصلاح الهياكل الأساسية الذي تم الاضطلاع به في عام ١٩٩٥ ما يلي: أعمال الإصلاح في ١٩ مدرسة و١٢ مرفقا صحيا؛ وتشبيد أربع حدائق كبيرة وخمس حدائق محلية صغيرة في قطاع غزة، وتعبيد ورصف ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ متر مربع من الشوارع والأرصفة. وقد تم من خلال هذه الأشغال العامة ايجاد ما يربو على ٧٠ ٠٠٠ يوم عمل. وفي عام ١٩٩٥، التزم المانحون بما مجموعه ١٩ مليون دولار للبرنامج.

١٥ - وفيما يلي بعض الجوانب الهامة في إطار برنامج تنمية الهياكل الأساسية الواسع النطاق التابع لبرنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، وقوة البرنامج في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ١٩٩٥: مد شبكات لإمدادات المياه في عدد من القرى الريفية في الضفة الغربية، وإصلاح هذه الشبكات وتمديداتها في مدن نابلس ورام الله وطولكرم في الضفة الغربية وخان يونس ورفح في قطاع غزة، ومواصلة أعمال التشييد في مشفين رئيسيين في الضفة الغربية؛ والشروع في برنامج محدود لإصلاح الهياكل

الأساسية وصيانتها بالاشتراك مع بلدية غزة؛ وأعمال التشييد والتجديد في مجمع أريحا المدرسي والرياضي. وتهدف جميع أنشطة البرنامج في ميدان إصلاح الهياكل الأساسية إلى تكميل الاستثمارات الرأسمالية بما يلزم من تعاون تقني وتدريب للنظر في العاملين لكفالة الاستدامة وصيانة الهياكل الأساسية على نحو سليم والتحويل التدريجي لمهام تنفيذ المشروع إلى المؤسسة النظيرة. فعلى سبيل المثال، استهل البرنامج مشروعاً في عام ١٩٩٥ لبناء القدرات التقنية والإدارية لإدارات المياه في ٧ بلديات في الضفة الغربية وغزة، ولا سيما في مسائل الصيانة والتشغيل.

١٦ - وواصل برنامج التنمية المتكامل للرجال والنساء التابع لبرنامج تقديم المساعدة توسعه في عام ١٩٩٥، حيث هدفت الأنشطة إلى النهوض بدور المرأة الفلسطينية في عمليات اتخاذ القرارات وتمكين المرأة الفلسطينية من خلال القيادة والتدريب فيما يتعلق بشؤون الجنسين. وقد جرى الاضطلاع بعدد من المبادرات في مجال الدعوة، بما في ذلك استعراض مقارن للتشريعات القائمة من منظور نوع الجنس، مع اقتراح إدخال تحسينات لجعل النظام القانوني أكثر استجابة لدور المرأة؛ وتقديم الدعم لتحالف المختصات في الشؤون الصحية من النساء الفلسطينيات اللاتي يعملن على وضع نهج مبتكر للدورة الحياتية يترجم إلى سياسة صحية نسائية مقترحة للضفة الغربية وقطاع غزة.

١٧ - وتمشيا مع الولاية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنمية القدرات الوطنية للتنمية البشرية المستدامة، استهل البرنامج في عام ١٩٩٥ أنشطة للشروع في عملية وضع دراسة موجزة عن التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعد هذه المبادرة خطوة حاسمة تجاه تحديد الغايات الإنمائية طويلة الأجل وتسهيل الحوار بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والجهات المانحة. وتشمل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها حتى الآن تحديد مؤشرات التنمية البشرية ذات الصلة بالضفة الغربية وقطاع غزة وإنشاء هيكل فلسطيني مهني صالح لإدارة عملية اخراج هذه الدراسة وحشد طاقات المجتمع الفلسطيني حول نهج التنمية البشرية المستدامة.

١٨ - وفي إطار الجهود التي يضطلع بها برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في ميدان تنمية القدرات، استجاب البرنامج إلى أمس احتياجات السلطة الفلسطينية عن طريق توفير الدعم الأولي الطارئ لما يزيد على ٢٠ من مؤسساتها الرئيسية، ولا سيما الوزارات. ودعم البرنامج المرحلة الأولى لتشغيل هذه المؤسسات عن طريق تزويدها بالمركبات والمعدات المكتبية والحواسيب والأثاث المكتبي، كما ساعد في بعض الحالات على تأمين المباني لهذه المؤسسات الجديدة. وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج الواسع النطاق ما يزيد على ١٠ ملايين دولار للدعم طيلة عام ١٩٩٥.

١٩ - وبالاعتماد على هذا الدعم الأولي الطارئ، استهل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بعد ذلك برنامجاً لتقديم الدعم لتطوير خدمات الإدارة العامة بغية تقديم مزيد من الدعم إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية في ما تقوم به من مهام تنفيذية وإدارية وفي ميدان إدارة الموارد البشرية. وفي المرحلة الأولى، سوف يركز هذا البرنامج، الذي بدئ به من خلال بعثة تشخيصية رفيعة المستوى أوفدتها شعبة

التطوير والتنظيم الإداري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنمية قدرة معهد الإدارة العامة الحديث العهد على تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية لموظفي الخدمة المدنية الفلسطينية في جميع جوانب إدارة وتنظيم القطاع العام، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة الأخرى في هذا الميدان.

٢٠ - وفيما يتعلق أيضا ببناء المؤسسات في مجال البيئة، وفر برنامج عمل الموارد المائية التابع للبرنامج، والذي استهل أنشطته في إدارة الموارد المائية في عام ١٩٩٤ دعماً تقنياً هاماً سهل إنشاء سلطة المياه الفلسطينية المركزية في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وبالتركيز على الحاجة الماسة إلى المحافظة على الموارد المائية الفلسطينية النادرة القيمة وحمايتها وتنميتها بحكمة، يوفر برنامج عمل الموارد المائية حالياً الدعم المباشر لنقل وظائف سلطة المياه الفلسطينية في ميادين السياسة والتخطيط والرصد والتنظيم إلى حيز التشغيل، وبناء قاعدة المهارات والإيرادات الخاصة بسلطة المياه. كما يقدم برنامج العمل هذا دعماً لسلطة المياه في كفاءة التنفيذ الفعال لبنود محددة من اتفاقية أوسلو الثانية، وفي ترجمة هذه البنود إلى مشاريع محددة موجهة نحو الفعالية السياسية والاستثمار.

٢١ - واستهل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني برنامجين جديدين في عام ١٩٩٥ يهدفان أساساً إلى تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية وقد أتاح برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين حتى الآن الفرصة لما يزيد على ٢٠ مغترباً فلسطينياً من الفنيين للاضطلاع ببعثات استشارية وتدريبية رفيعة المستوى لدعم السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية الخاصة والعامة الأخرى. وقد تلقى برنامج نقل المعرفة مؤخراً تعهداً بتمويل ثنائي جديد سوف يتيح له الاستمرار طوال عام ١٩٩٦. ويوفر متطوعو الأمم المتحدة إحصائيين متطوعين للعمل مع المؤسسات والمشاريع الفلسطينية التي يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لخطة طويلة الأجل لنقل المهارات. وقد تم وضع مشروعين محددين: يوفر الأول الخبرات على المستوى التنفيذي في المواقع الرئيسية داخل الوزارات لمساعدتها على وضع برامجها؛ فيما ينشئ الآخر نظاماً للمتطوعين الفلسطينيين يقوم على نوادي الشباب في قطاع غزة لمعالجة المسائل الحرجة التي يواجهها هذا القطاع الهام من السكان.

٢٢ - وفي ميدان تنمية القطاع الخاص، رعى برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بالتشاور الوثيق مع المنسق الخاص للأمم المتحدة، بعثة رائدة لمساعدة السلطة الفلسطينية في تحديد استراتيجيتها المتعلقة بإنشاء المناطق الصناعية. وقد غدت مسألة المناطق الصناعية منذ ذلك الوقت أحد أحجار الزاوية في استراتيجية التنمية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

٢٣ - وواصل برنامج التنمية الريفيه المتكاملة، الذي عرض في تقرير مدير البرنامج للعام الماضي (DP/1995/20)، توسيع أنشطته لتشمل مناطق صغرى أخرى في قطاع جنين، وهي أفقر منطقة في الضفة الغربية. ويستخدم البرنامج أدوات تخطيط وتنفيذ التنمية القائمة على المشاركة ويركز على تعزيز قدرات التخطيط والإدارة المالية وإدارة المشاريع على مستوى القرية لدعم تحويل تمويل القطاع العام إلى المستويات المحلية. وقد أدى نجاح برنامج التنمية الريفيه المتكاملة ومنهجيات المشاركة التي يستخدمها

إلى تقديم مساهمة إضافية قدرها ١,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٥ لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية المحلية وتشبيدها وذلك من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية.

٢٤ - وفي مسعى لدعم عملية المصالحة والعملية السلمية الأوسع في الشرق الأوسط، شرع البرنامج حالياً في النهوض بالمشاركة الفلسطينية وتسهيلها في المؤتمرات الإقليمية والحلقات الدراسية التدريبية التي تعقد في الشرق الأوسط وفي منطقة البحر المتوسط لدعم الاندماج التدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة في المنطقة. وقد سهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشروع إقليمي للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وهو يضم خبراء من السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن، وكذلك مباشرة تبادل الخبراء في مجالي البحوث الزراعية والإرشاد بين الأراضي ومصر وإسرائيل والأردن.

٢٥ - وعمل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني أيضاً على دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في أعماله التحضيرية لمساعدة السلطة الفلسطينية على إجراء تعداد السكان والإسكان، الذي سيتيح بيانات ومعلومات أساسية يمكن للسلطة الفلسطينية أن تضع على أساسها سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة الأهداف. علاوة على ذلك، باشر برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بإنشاء شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لتوفير برنامج واسع النطاق من الدعم الاستشاري في مجال السياسات وتعزيز المؤسسات في ميدان الزراعة. وكانت للبرنامج أيضاً علاقات تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة العمل الدولية.

٢٦ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، قام المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بافتتاح المكتب الجديد لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ويقوم مكتب غزة، الذي تم تدعيمه بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٩٥، بتسيير قنوات اتصال برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني كثيراً مع مؤسسات السلطة الفلسطينية العديدة التي تتخذ غزة مقراً لها، وهو يوفر الدعم الرئيسي لتنفيذ العديد من أنشطته. ويجري تنفيذ ٦٠ في المائة من الأنشطة البرنامجية الجارية في إطار برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

٢٧ - ولكفالة استمرار جودة وفعالية أنشطة برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، استهلكت خلال عام ١٩٩٥ في إطاره عدة بعثات للاستعراض والتقييم التقني، تتضمن استعراضاً ثلاثياً لبرنامج عمل الموارد المائية واستعراضاً تقنياً لوحدة الهندسة التابعة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٨ - ومع أن نفقات برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ازدادت بما يربو على ٥٠ في المائة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٥، ظل يعاني من عراقيل في تنفيذ البرامج خلال عام ١٩٩٥، وذلك لسببين أساسيين هما: إغلاق الحدود المتكرر بين قطاع غزة وإسرائيل، مما كان يؤدي أحياناً إلى تقييد حرية تدفق السلع والأشخاص بصورة حادة؛ وما لقاها العديد من المؤسسات الفلسطينية النظيرة الحديثة العهد

من صعوبة في تحديد ولايتها وأولوياتها واحتياجاتها من التعاون التقني والمساعدة الرأسمالية تحديدا واضحا. وواضح أن هذا السبب الأخير جزء حتمي من عملية بناء القدرات، يحاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ذكر أعلاه، التخفيف منه من خلال بعض الخدمات الاستشارية في ميدان تنظيم الإدارة العامة.

سادسا - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنسيق

٢٩ - طوال عام ١٩٩٥، واصل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تقديم الدعم الفعال للمنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة الذي عيَّنه الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لتسهيل عملية التنسيق فيما بين مختلف برامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٠ - ويشمل الدعم الذي يقدمه برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للمنسق الخاص للأمم المتحدة العمل كأمين لـ ٦ من الأفرقة العاملة القطاعية الـ ١٢ المنشأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لترويج وتنسيق أنشطة المانحين في مختلف القطاعات وفقا لأولويات السلطة الفلسطينية. وقد شمل دور برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في عملية التنسيق أيضا دور الريادة، بناء على طلب المنسق الخاص للأمم المتحدة، في إعداد المشاريع الأولية لـ ٤ ورقات استراتيجية من الورقات الـ ٦ المقدمة من الأمم المتحدة لأفرقة الأمم المتحدة القطاعية ذات الأولوية، التي أنشئت للقطاعات الرئيسية التي تشارك فيها الأمم المتحدة، وهي التعليم؛ وإيجاد فرص العمل؛ والصحة؛ والهياكل الأساسية والإسكان؛ وبناء المؤسسات؛ وتنمية القطاع الخاص.

٣١ - كما يتوقع أن يستخدم الإطار البرنامجي لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (١٩٩٦-١٩٩٨)، الذي يعكس أولويات الأمم المتحدة الواردة في ورقات الأمم المتحدة الاستراتيجية ويتسق معها، أيضا كأداة إضافية للمساعدة في تعزيز التنسيق بين المانحين.

٣٢ - إضافة إلى ذلك، يشارك برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في اجتماعات الأفرقة الاستشارية للمانحين، وكذلك في المناسبات الأخرى المتعلقة بالمانحين الدوليين، مثل اجتماع الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالمياه والبيئة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ ومؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا معقود في عمان، بالأردن، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

سابعا - الإجراء الذي يتخذه المجلس التنفيذي

٣٣ - قد يرغب المجلس التنفيذي في:

١ - أن يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - وأن يشجع أوساط المانحين الدوليين على مواصلة مساهماتهم الكبيرة لصالح برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، وعلى الاستفادة الكاملة من قدرات البرنامج المجربة على التنفيذ والانجاز.

— — — — —